العرب
السبت 2021/10/02
السنة 44 العدد 12197

تفاهم سياسي يمهد لعفو عن المدانين في اقتحام البرلمان الكويتي

الكويت - يترقب أن يصدر أمير الكويت الشيخ نواف الأحمد الصباح عفوا عن برلمانيين مدانين أمام القضاء في قضية اقتحام مجلس الأمة، بالتزامن مع عقد اجتماع تمهيدي للحوار الوطني بين السلطتين التشريعية والتنفيذية يوم الإثنين المقبل.

ويأتي الحوار استجابة لدعوة أمير الكويت الأربعاء الماضي إلى حوار وطني يجمع السلطتين التشريعية والتنفيذية بهدف تهيئة الأجواء من أجل توحيد الجهود وتعزيز التعاون، وتوجيه جميع الطاقات والإمكانيات لخدمة البلاد ونبذ الخلافات.

وعبرت مصادر سياسية كويتية عن ثقتها في خروج الحوار بنتائج تنهي ما سمي بالملف الشائك في علاقة النواب المعارضين داخل مجلس الأمة مع الحكومة الكويتية قبل عودة البرلمان إلى الانعقاد من إجازته الصيفية في الخامس والعشرين من أكتوبر الجاري.

وأكدت على أن الملف الأهم في هذا الحوار سيركز على العفو غير المشروط عن جميع المحكومين المتواجدين في لندن وتركيا، والنواب السابقين والناشطين المحكومين باقتحام المجلس، والمحكومين في قضايا الرأي وقضايا أمن دولة، وذلك عند ثبوت استيفائهم لمعايير العفو الموضوعية.

وتقتصر صلاحيات العفو عن المدانين أمام القضاء على أمير الكويت حصرا.

وكان الشيخ نواف الأحمد الصباح قد وصل إلى ألمانيا الجمعة في زيارة وصفت بالخاصة، لكن مصادر صحافية كويتية أكدت أنها لأجراء فحوصات طبية.

فايز النشوان

نواب المعارضة يأملون في الحصول على عفو أميري

وتأتي مسألة العفو عن نواب سابقين يعيشون حالياً في لندن وتركيا بعد صدور أحكام بسجنهم قبل سنوات، وكذلك العفو عن مسجونين سياسيين، على رأس الخلافات بين المعارضة والحكومة بالإضافة إلى موضوع الفساد وحل أزمة البدون.

ورحبت قوى سياسية رئيسة في بادرة وصفت بالجنوح نحو التهدئة، بدعوة أمير الكويت إلى "المصالحة الوطنية"، متمثلة في الحركة الدستورية الإسلامية والمنبر الديمقراطي وحركة العمل الشعبي والتحالف الإسلامي الوطني والتجمع الإسلامي السلفي والتحالف الوطني الديمقراطي.

وتجمع غالبية القراءات السياسية التي تسبق الاجتماع المرتقب يوم الاثنين على وجود رغبة من الجميع في فتح صفحة جديدة، بمن فيهم رئيسا مجلس الأمة مرزوق الغانم ورئيس الحكومة الشيخ صباح الخالد.

ولفت مصدر برلماني إلى أن الأسماء الأولية المطروحة للمشاركة في الحوار إلى جانب رئيسي السلطتين ومستشاري الديوان الأميري، سيكون من ضمنها النواب بدر الحميدي وعدنان عبدالصمد وفرز الديحاني وحسن جوهر وعبيد الوسمي، وأحد أعضاء الحركة الدستورية الإسلامية إما حمد المطر أو أسامة الشاهين.

وتعتبر العلاقة المتوتّرة التي جمعت بين حكومة الشيخ صباح الخالد والبرلمان المنتخب في ديسمبر الماضي وتشغل المعارضة واحدا وثلاثين من مقاعده الخمسين، عاملَ تعقيد لمهمّة الحكومة في البحث عن مخارج للأزمة المالية، حيث تحتاج إلى مرور حتمي عبر مجلس الأمّة لسنّ تشريعات تسمح بالتوجه نحو أسواق الديون الدولية.

وتعيش الكويت منذ عام كامل على وقع خلاف بين مجلس الأمة والحكومة بسبب الخلاف على عدد من الملفات، بينها العفو الشامل وسبل مكافحة الفساد وحل أزمة السيولة وعجز الموازنة التي وصلت إلى 175 في المئة خلال العام الجاري.

وبدأت الأزمة السياسية في الكويت مع انتخاب مجلس الأمة في ديسمبر الماضي حيث شهد توتراً كبيراً وخلافات حادة بين نواب ورئيسه، إضافة إلى مواجهة محتدمة مع الحكومة.

وفشلت المعارضة في ترجمة انتصارها في البرلمان بعد نجاح مرزوق الغانم في الفوز بكرسي رئاسة مجلس الأمة رغم إجماع المعارضة على عدم التصويت له.

وفي يوليو الماضي قالت وكالة بلومبيرغ إن الصندوق السيادي الكويتي البالغة قيمته 600 مليار دولار يقع في خضم صراع على السلطة السياسية داخل البلد الخليجي الغني.

وتعرض الاقتصاد الكويتي لانكماش هو الأسوأ بين دول مجلس التعاون، إذ بلغ 10 في المئة عام 2020 بسبب تداعيات الوباء وانخفاض أسعار النفط.

ويرى مراقبون سياسيون أن حل قضية اقتحام المجلس ستعمل على "حلحلة الكثير من القضايا بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، خاصة وأن معظم المرشحين في الانتخابات الماضية رفعوا هذه القضية في شعاراتهم الانتخابية" في محاولة للضغط على الحكومة.

وتعود قضية اقتحام المجلس إلى نوفمبر 2011 عندما دخل ناشطون، بمن فيهم بعض من نواب المعارضة، إلى مبنى مجلس الأمة عنوة على خلفية مسيرة طالبت باستقالة رئيس الوزراء آنذاك الشيخ ناصر المحمد الصباح لاتهامات تتعلق بالفساد.

وعلى إثر أحكام قضائية بالسجن جراء الاقتحام، سافر نواب سابقون إلى تركيا ولندن هربا من تنفيذ الأحكام قبل صدورها، بمن فيهم النائب مسلم البراك.

وفي يوليو 2018 قضت محكمة التمييز الكويتية بحبس كل من النائبين – اللذين كانا في البرلمان وقت النطق بالحكم – جمعان الحربش ووليد الطبطبائي لمدة ست سنوات ونصف، فيما حكمت بالمدة ذاتها على النواب السابقين مسلم البراك وفهد الخنة وفيصل المسلم وخالد شخير ومبارك الوعلان ومحمد الخليفة وفلاح الصواغ.

وأكد رئيس مركز الرؤية للدراسات الاستراتيجية فايز النشوان على أن الحوار "يتمحور حول موضوع واحد" وهو العفو عن الأشخاص المتهمين في قضية اقتحام المجلس.

واعتبر النشوان أن "هؤلاء الأشخاص مؤثرون في الشارع المحلي ولهم شريحة كبيرة من المؤيدين الذي يعتقدون أن هؤلاء النواب السابقين يناضلون لمكافحة الفساد"، موضحا أن الهدف الرئيسي لنواب المعارضة الحاليين أن يحصلوا على ما يسمى بـ"العفو الكريم" دون دخول السجن.

بانتظار الوئام في مجلس الأمة

انتخابات رمزية لا تغيّر ميزان القوى في قطر

لا أوهام ديمقراطية ولا مملكة دستورية تنتظر الإمارة الثرية

لا مفاجآت ولا أوهام بتغيرات سياسية ولا تأثير لدخول نساء إلى مجلس الشورى، ذلك ما يجمع الانطباعات السائدة في الشارع القطري إضافة إلى رأي المراقبين السياسيين.

بلا أي مفاجأة

الدوحة - لا تأخذ الأوهام القطريين المتوجهين إلى صناديق التصويت اليوم السبت لاختيار ثلاثين عضوا في مجلس الشورى من أصل 45 عضوا. فيما يعين أمير قطر الشيخ تميم بن حمد 15 عضوا.

ومع أن قضية استبعاد قبائل قطرية كبيرة من حق الترشح والتصويت في الانتخابات سيطر على حديث الشارع القطري أكثر من أي دعاية انتخابية أو برنامج سياسي، إلا أن انتخابات أول مجلس شورى في الإمارة الصغيرة، تمثل خطوة رمزية من غير المرجح أن تغير ميزان القوى في الإمارة الخليجية الثرية.

ويبدو التغيير الديمقراطي الذي ستحدثه الانتخابات محدودا جدا في الدولة الخليجية حيث لن تتغيّر الحكومة بعد الانتخابات ولا توجد أحزاب سياسية.

ويقول محللون إن الانتخابات، على الرغم من أنها بادرة غير معمّمة في منطقة الخليج، لن تكون نقطة تحوّل في قطر التي تُسلَّط عليها الأضواء بشكل متزايد بسبب استضافتها لبطولة كأس العالم لكرة القدم العام المقبل.

أندرياس كريغ

لن تطبق أي معايير ديمقراطية في انتخاب مجلس الشورى

إلهام فخرو

لا ينطوي ترشح النساء لمجلس الشورى على مفاجأة مؤثرة

عبدالحميد الأنصاري

علينا اختيار من ينقل مطالبنا بلا عنتريات ولا تملق للسلطة

وقال المحلل المختص بشؤون الشرق الأوسط أندرياس كريغ لوكالة الصحافة الفرنسية "من المهم الفهم أن الطموح ليس إقامة ملكية دستورية لكن زيادة مشاركة المجتمع. موضحا أن "تطبيق معايير الديمقراطية خطأ" في هذه الحالة.

ومهمة مجلس الشورى تقديم المشورة لأمير قطر في شأن مشاريع القوانين، لكنه لا يضع تشريعات خاصة به. ومن مهامه إقرار الموازنة وسحب الثقة من وزراء، لكن كل قراراته يمكن نقضها بمرسوم أميري.

وقال ناخب رفض الكشف عن اسمه بسبب حساسية الموضوع "رأيت أن الأمر أحدث تصدعا في مجتمعنا، أما رغباتنا نحن من القطريين الشبان فلم تعد موجودة".

وامتلأت شوارع الدوحة ومدن قطرية أخرى بلوحات ولافتات إعلانية عليها صور للمرشحين وهم يبتسمون مرتدين الزي الوطني القطري.

وترشّح 284 شخصا موزعين على ثلاثين دائرة انتخابية، بينهم 28 امرأة، وسيعيّن الأمير 15 عضوا آخرين في المجلس.

وقالت المحللة في مجموعة الأزمات الدولية إلهام فخرو إن "مشاركة المرأة في هذه العملية خطوة بالغة الأهمية".

وأضافت "لكن أعتقد أن علينا الحد من توقعاتنا بشأن تأثيرهن، فهناك فقط 28 امرأة ترشحن لدخول المجلس، لا ينبغي أن ينطوي الأمر على مفاجأة".

ويشكل الأجانب 90 في المئة من عدد سكان قطر البالغ 2.75 مليون نسمة، ولا يحق لهم التصويت والترشح.

ويحق فقط لأحفاد القطريين الذين كانوا مواطنين عام 1930 التصويت والترشح، ما يعني استبعاد بعض أفراد العائلات المجنسة منذ ذلك العام.

ومن بين الذين يواجهون الاستبعاد من العملية الانتخابية بعض قبيلة آل مرّة، الأمر الذي أثار جدلا داخل المجتمع القطري.

واقترح خبراء أن يكون ممثلو المجموعات المستبعدة من بين الخمسة عشر الذين يعيّنهم الأمير بشكل مباشر.

وتحظر قواعد الانتخابات على المرشحين تلقي الدعم المالي من الخارج. وتحظر أيضا "إثارة النعرات القبلية أو الطائفية بين المواطنين بأي شكل".

وسيحتاج مجلس الشورى الجديد المنتخب إلى غالبية كبيرة جدا لتعديل قانون الأهلية للترشح ليشمل العائلات القطرية المجنسة.

وتساءل الأكاديمي القطري عبدالحميد الأنصاري في تغريدة على حسابه على تويتر "من تختار؟ سؤال يشغل الساحة القطرية، رجل الأعمال الناجح، صاحب الجاه والنفوذ، القريب العائلي، العليم بالدستور والتشريع، البرنامج العملي، صاحب الإنجاز، الخبرة، الصادق الأمين".

وأضاف "أختار من يعايش نبض الشارع وينقل مطالبه بلا عنتريات ولا صدامات ولا تملق للجماهير أو السلطة".

ويعقد مجلس الشورى دور انعقاده السنوي العادي ثمانية أشهر في السنة بدعوة من أمير البلاد، في أكتوبر من كل عام، ويفتتح الأمير أو من يُنيبه دور الانعقاد السنوي للمجلس ويُلقي فيه خطابا يتناول فيه شؤون البلاد.

فيما تكون جلسات مجلس الشورى علنية، ويجوز عقدُها سرية بناء على طلب ثلث أعضاء المجلس أو بناء على طلب من مجلس الوزراء.

وقالت المرشحة لينا الدفع إن أولوياتها إذا انتُخبت ستكون التشجيع على تعليم النساء ودعم المعلمات وتجنيس أطفال القطريات.

والجنسية القطرية تُمنح فقط لأبناء الرجال، أي أن أبناء النساء القطريات المتزوجات من غير قطريين لا يحصلون على الجنسية.

والدفع مسؤولة في قطاع التعليم وترشحت عن الدائرة 17 حيث تتنافس مع امرأتين وسبعة رجال. وقالت إن التنافس أكثر أهمية من جنس المرشّح.

وأضافت "لا أعتبر ذلك منافسة بيني وبين الرجال لأني اعتبر الرجل مكملا للعملية التشريعية.. ونحن نتحدث عن التنافس وليس الجندر".

وترى فخرو أن الأمير يمكن أن يعيّن مباشرة نساء "لتحسين التوازن بين الجنسين" في حال عدم انتخاب أي منهن أو عدد قليل منهن، على غرار ما حدث في الانتخابات التشريعية في البحرين.

ورغم إحراز تقدم ملموس إلا أن النساء "ما يزال عليهنّ التعامل مع قواعد ولاية الرجل التي تفرضها الدولة وتقيّد قدرتهنّ على عيش حياة كاملة" حسبما رأت هيومن رايتس في تقرير دعا للإصلاح.

وأولياء الأمر هم من الأقارب الذكور وقد يكونون آباء وأشقاء أو أعماما أو أبناء أعمام، لكن لا يمكن للمرأة أن تكون وصية على أبنائها، حتى لو باتت أرملة.

وقالت المحللة فخرو إن ترشح النساء في انتخابات في منطقة الخليج مؤشر مهم على أن "هذه الدول جاهزة للارتقاء بالنساء وتريدهن جزءا من الحياة العامة".

وأضافت أنه بإمكان تلك الدول "الارتقاء بحقوق المرأة وضمان المساواة في مجالي قانون الأسرة والطلاق، وسواها".

حشود المتظاهرين تتحدى إغلاق الطرقات لإحياء انتفاضة تشرين في العراق

بغداد - تحدى الآلاف من المتظاهرين العراقيين إغلاق الطرقات الرئيسية والجسور ونزول قوات أمنية بكثافة إلى وسط العاصمة بغداد، وخرجوا لإحياء الذكرى السنوية الثانية للاحتجاجات الشعبية الواسعة "انتفاضة تشرين"، ضد الطبقة السياسية الفاسدة والأحزاب الطائفية الحاكمة.

وتجمع المتظاهرون في ساحتي الفردوس والتحرير في جانب الرصافة، وساحة النسور في الكرخ، مع أن القوات الأمنية أغلقت الساحات أمام المتظاهرين.

وأغلقت القوات الأمنية الجمعة ساحة النسور وسط العاصمة بغداد بالأسلاك الشائكة، كما أغلقت شارع أبونواس وجسر الجمهورية، بالتزامن مع تجدد التظاهرات.

وحمل المشاركون في المسيرات الأعلام العراقية وصور زملائهم الذين قضوا في الاحتجاجات، ورددوا شعارات تحيي الانتفاضة الشعبية في الذكرى السنوية الثانية لانطلاقتها.

وجددوا دعواتهم لملاحقة المتسببين بمقتل المئات من المتظاهرين طوال أشهر من الاحتجاجات التي رافقتها أعمال عنف واسعة النطاق.

وقال الناشط مؤمن الحداد، إن "إحياء الذكرى الثانية لانتفاضة تشرين تذكير للفاسدين بأن الاحتجاجات ستبقى قائمة حتى تحقيق عملية إصلاح شاملة من شأنها إبعاد الفاسدين ومحاكمتهم وتشكيل حكومة تعبّر عن الشعب ومصالحه".

وبدأ الحراك الشعبي مطلع أكتوبر 2019 ضد النخبة السياسية المتهمة بالفساد والتبعية لإيران، مطالبين بتغيير النظام السياسي القائم على توزيع المناصب بين الأحزاب النافذة في البلاد.

وتخللت الاحتجاجات أعمال عنف واسعة النطاق بين المتظاهرين من جهة، وقوات الأمن ومسلحي فصائل شيعية مقربة من إيران من جهة أخرى.

ووفق أرقام الحكومة العراقية، فإن 560 شخصا على الأقل قتلوا خلال الاحتجاجات التي استمرت على نحو متقطع لأكثر من عام.

ونجحت الاحتجاجات في إطاحة الحكومة السابقة برئاسة عادل عبدالمهدي أواخر عام 2019، كما أقر البرلمان العراقي قانون انتخابات جديد، استجابة لمطالب الحراك بهدف فسح المجال أمام المستقلين والأحزاب الصغيرة للصعود إلى البرلمان.

وتعهدت الحكومة الحالية برئاسة مصطفى الكاظمي بحماية الاحتجاجات وتقديم المتورطين في قمعها إلى العدالة، وهو ما لم يتحقق.

ولا تزال مكافحة الفساد من أبرز مطالب الاحتجاجات، على الرغم من أن الحكومة الحالية لاحقت المئات من المسؤولين الحاليين والسابقين بتهمة الفساد والاختلاس خلال الأشهر الماضية.

القتلة حاكمون في المنطقة الخضراء